

مِرْآةُ الْإِطْلَاقِ عَلَى سَمَاءِ الْأَمْنِكَةِ وَالْبَقَاعِ

لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي النوفلي ٧٣٩هـ

وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مَعْجَمٌ لِلْبُلْدَانِ لِيَتَأَقُوَتْ

تحقيق وتعليق

على محمد البجاوي

الجزء الأول

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
« جميع الحقوق محفوظة »
[١٩٥٤ — ١٣٧٣م]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

هذا كتابٌ أريد به أن يكون مختصراً للمعجم البلدان الذي ألفه ياقوت . ومنهجه في التأليف - كما يظهر من مقدمته - تحليلي هذا المعجم مما حشر فيه وزيد عليه في غير موضوعه ؛ ليكون مقصوداً على « مالا بد منه مما يحتاج إليه في معرفة الأسماء الواردة في الأخبار والآثار وكتب المغازي والفتوح وغير ذلك ، بحيث يتمكن القارئ لها من ضبط الأسماء والتكلم فيها على الصواب ، ويعلم جهاتها ومواقعها من أقطار الأرض ^(١) » .

أما ما اشتمل عليه معجم ياقوت من الاشتقاقات التي ذكرها في كثير من الأسماء ، وطوالع البلدان وأطوالها ، والنسويين إلى الأماكن فقد أهملت في هذا الكتاب ؛ لأنها « علم زائد عن المطلوب ، فهو خارج عن الغرض ^(١) » .

فهذا الكتاب قصد به إلى تصفية المعجم مما علق به من الزوائد ، وعرضه بحيث يتمكن الناظر فيه من الإفادة منه - بعد حذف فضوله وحشوه .

ومؤلفه - مع ذلك - تعقب هذا المعجم ، ورسم منهجه في ذلك فقال :

« قفدت ما قفده ، وأهملت ما أهمله ؛ لعدم تمكّني في الوقت من تحصيله ، وربما زدت بيانا في بعض المواضع ، أو أصلحت ما تنبّهت عليه فيه من خلل وجدته في ذكره لبعض الأماكن ، إمّا لأنه نقله عن غيره على ذلك الوجه وهو خطأ أو ظنه كذلك ؛ وقد عرفته أنا وحقته ، وسألت عنه أهل المرفق من سكانه ومجاوريه والمسافرين إلى جهته ، وقد يكون مما رأيت في سفرى واجتزت به ، وخاصة في أعمال بغداد ؛ فإنه كثير الخطأ فيها ^(١) » .

فليس هذا الكتاب ، مختصراً للمعجم وحسب ؛ ولكنه اشتمل مع ذلك على إصلاح بعض ما فيه من خلل ، وتحقيق لما به من خطأ .

وقد طبع هذا الكتاب في ليدن سنة ١٨٥٠ ، ويظهر من الاطلاع على هذه الطبوعة أنها روجعت على عدة نسخ ، ولكن فيها بعض الهفوات التي تدقّ على غير أهل اللغة ، من هؤلاء المستشرقين .

ولهذا الكتاب منزلة علمية ؛ فقد أشاد به العلامة دوزي في أثناء حديثه عن معجم البكري ، فقال :

« مؤلفه - أي معجم البكري - أديب وجغرافيّ كان جديراً كل الجدارة بالقيام بهذه المهمة الشاقة ؛ فإنّ غيره من الجغرافيين يكسسون الأخطاء فوق الأخطاء ويأتون بالتناقضات بعد التناقضات ؛ فإذا أخذت اسم مكان ورد في قصيدة قديمة وحاولت البحث عنه في أي كتاب خلا « مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع » فإنه في هذا الباب فوق كل نقد ، فإنك تجد ... (١) .

هذا إلى أن رجوع الزبيدي إليه في « تاج المروس » مما يزيد في قيمته ويوثقه .

وعند ما صحَّ عَزَمِي على إخراج هذا الكتاب بحثتُ عن نسخه المخطوطة فلم يصل علمي إلا إلى نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥ جغرافيا . وقد كتبت هذه النسخة بخط عبدالمهدي ابن عبد الباقي ، بمدينة بروسة ، وفرغ من كتابتها في يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١١٠٨ هـ ، وعدد أوراقها ٢٧٧ ، وهي مكتوبة بقلم تعليق .
ومما لفت نظري أن غلاف هذه المخطوطة قد كتب عليه : مختصر معجم البلدان لياقوت ،
وصدر مقدمتها يدل أيضا على أن الكتاب لياقوت .

وحين رجعنا إلى كتب التراجم وكشف الظنون وغيرها وجدنا أن مؤلف الكتاب غير ياقوت :

فقد جاء في كشف الظنون جزء ٥ صفحة ٦٢٥ : « ومختصره لصفي الدين عبد المؤمن ابن عبد الحق البغدادي المتوفى سنة ٥٧٣٩ هـ » .

وفي شذرات الذهب في وفيات سنة ٥٧٣٩ هـ : « عالم بغداد ، صفي الدين عبدالمؤمن بن الخطيب

عبد الحق بن عبد الله بن علي بن مسعود البغدادي الحنبلي الإمام المتقن ولد في ٧ جمادى الآخرة سنة ٦٥٨ هـ ، ببغداد ، اختصر معجم البلدان لياقوت وتوفي سنة ٧٣٩ هـ .

وفي تاريخ أدب اللغة العربية لجورجي زيدان جزء ثالث صفحة ٨٩ : « وقد لخص هذا المعجم صفى الدين بن عبد الحق التتوفي سنة ٧٣٩ هـ ، فاقصر منه على الجغرافية ، وسماه مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع ، طبع في ليدن سنة ١٨٥٠ في أربعة مجلدات . »

ويجئ إلى أن كاتب هذه النسخة قد اختلط عليه الأمر فنقل أول هذه المقدمة من مقدمة كتاب آخر ؛ لأن جزأها الأول يختلف عن المطبوعة ، وجزأها الأخير يتفق مع ما جاء في هذه المطبوعة كل الاتفاق . ويدل على ذلك ما في هذه المقدمة من اضطراب ؛ فهو يقول فيها أولاً :

« وأتمت هذا الكتاب - يقصد معجم البلدان - فجاء مطوَّلاً ، وفي حمله مثقلاً ، فاستخرتُ

الله سبحانه وتعالى ، واقتبست من مشكاته ما اتفق من أسماء البقاع لفظاً وخطاً ، وأوفق شكلاً ونقطة ، وزدت ما احتاج إلى الزيادة ، وتركت ما تكرّر في اللفظ والمعنى ، ولم يحتج إلى الإعادة ، ووضعت في كتابي هذا ما يكتفى به من طالعه واقضى أثره بحيث أنه يستخرج منه ما في المالك من المدن والقرى وغير ذلك^(١) »

ثم يقول في النصف التالي من هذه المقدمة :

« وأصلحت ما تنبته عليه فيه من خلل ، ووجدته في ذكره لبعض الأماكن ، إمّا لأنه نقله عن غيره على ذلك الوجه ، وهو خطأ أو ظنه كذلك ، وقد عرفته أنا وحقته وسألت عنه أهل المعرفة من سكانه ومجاوريه والمسافرين إلى جهته ؛ وقد يكون مما رأيت في سفرى واجترت به وخاصة في أعمال بغداد فإنه كثير الخطأ فيها ، ولم أقبل منه شرطه ولا التزمت حظه الذي حظّره في اختصاره وتغييره فإن ذلك شرط لا يلزم^(٢) . »

فهذا كلام لا يتفق أوله مع آخره ؛ فأولُه يدلُّ على أن مؤلف الكتاب ومختصره واحد ،

(١) مقدمة المخطوطة . (٢) مقدمة المخطوطة والمطبوعة في ليدن ، وهنا انفقت القدمتان .

هو ياقوت . وآخره يتفق مع مقدمة المطبوعة في ليدن كل الاتفاق ، ويدل على أن مختصر الكتاب غير مؤلفه .

لذلك كله تابعنا النسخة المطبوعة في ليدن ، ونسبنا الكتاب إلى صفى الدين عبد المؤمن؛ وقد اطمأننا إلى ذلك بعد بحث وطول أناة .

بقى أن نذكر أننا جمعنا في تحقيق هذا الكتاب إلى النسخة المخطوطة التي سبقت الإشارة إليها ، وقد رمزنا إليها بالحرف (ا)؛ وإلى النسخة المطبوعة في ليدن وقد رمزنا إليه بالحرف (م)؛ وإلى أصله ، وهو معجم البلدان ، ومعجم ما استعجم ، والمسالك ، وغيرها من كتب البلدان ، وكتب اللغة ، ولا سيما تاج العروس الذى ينقل عنه وينص على ذلك .
ولو أخرجنا الكتاب كما صنمه مؤلفه لكان - فى رأينا - ناقصا ؛ لأنه أغفل كل الشواهد الأدبية ؛ وهى تهدى فى كثير من الأحيان إلى ضبط الأماكن وتحديددها ، كما أنها مادة أدبية يحتاج إليها الباحثون حين تضطرب عليهم مسالك البحث ، لذلك أثبت فى هامشه أكثر الشواهد الأدبية التى وردت فى معجم البلدان ، ومعجم ما استعجم ، وتاج العروس واللسان ، لتتم به الفائدة .

وبذلك جمع هذا الكتاب كل ما فى معجم البلدان مما يحتاج إليه الباحث والأديب ، ولم ينقص عنه إلا ما جرّد منه من حشو وفضول .

هذا ، وقد وضعتنا للكتاب فهارس تمين على تبين معالنه ، وتهدى إلى البحث فيه :
والله أسأله التوفيق فيما أقدمت ؛ والنفع بما قدّمت .

على محمد الجاوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله على ما تواتر من آلائه ، وله الشكرُ على ما تظافر من نعمائه ، حمداً يليقُ بجلاله ، ويوازي ما تتابع من أفضاله ، والصلاة والسلام على من ختم الرسل بإرساله ، وكمل أمته بإكمالِه محمد المصطفى وعلى جميع أهله وآله .

وبعد فإن الغرض من وضع الكتب إنما هو بيان علمٍ مقصود به ؛ فلذلك لا ينبغي أن يُخلط به غيره مما يُبيِّن في علم آخر لئلا يتشعب الفهم ، وينبؤ عنه السمع ، ويطول الكلامُ فيه فيؤدِّي إلى الإملال في سماعه : وقد لا ينهضُ بكتابته لطوله فيعجز عن تحصيله .

وهذه حالُ الكتاب المسمى بمعجم البلدان ؛ فإن الغرض المقصود منه إنما هو معرفة أسماء الأماكن والبقاع التي على الربع المسكون من الأرض مما وردَ به خبرٌ أو جاء في شعرٍ ، وبيان جهته من الأرض وموضعه من أصقاعها ، فما زاد على هذا القدر فهو فضلٌ لاجابةٍ إليه في المقصود منه ، فهو وإن كان فيه علمٌ زائد عن المطلوب فهو خارج عن الغرض ، وذلك مثل الاشتقاقات التي ذكرها في كثير من الأسماء العربية كانت أو عجمية ، يُعلم من أكثرها قطعاً أن ذلك في أصل الوضع ليس مشتقاً من ذلك ليكونَ علة في جعل الاسمِ علماً لذلك الوضع ، وإن الاسمَ لا يكون مشتقاً إلا إذا كان في المسمى صفة يشقُّ الاسم منها ليدلَّ على وجودها في ذلك المسمى ، كما سمى النبي - ﷺ - المدينة طيبة ، لما فيها من الطيب والفضل به ، ورغب عن يثرب ، لما فيه من لفظ التثريب .

وفي البلدان أسماء أعجمية يُعلم قطعاً أنها ليست مشتقةً اشتقاقاً العربية ، فلم يبقَ إلا اشتقاق اللفظ لا بالنسبة إلى ماسمى به ، وذلك علمٌ برأسه تشملُ كتبُ اللغة وعلم الأبنية عليه ، فخلطه بهذا تطويلٌ لاجابةٍ إليه ، وكذلك ما ذكره من طوابع البلدان فأكثره لا يصحُّ

إلا أن ذكر طول البلد وعرضه قد يُعلمُ منه المقصود ، لكن أكثر ما ذكره يحتاج إلى تحقيق ، وكذلك ذكرُ النسويين إلى الأماكن إنما موضِعُه الكتب الموضوعسة في معرفة الرجال ، واستقصاؤه غيرُ ممكن ، وذكُر ذلك كله ووضعه في كتابه مما طال به الكتاب حتى جاء في مجلدات كثيرة أتعبت الناظر وأملت الكاتب ، وعسر بذلك تحصيله على الطالب .

وقد كتبتُ منه في كتابي هذا ما لا بدّ منه مما يحتاج إليه في معرفة الأسماء الواردة في الأخبار والآثار وكتب المغازي والفتوح وغير ذلك بحيث يتمكنُ القارئ لها من ضبط الأسماء^(١) والتكلم فيها على الصواب ، ويعلم جهاتها ومواقعها من أقطار الأرض مُعتمداً فيه على الكتاب المذكور ، فقيدتُ ما قيده ، وأهملتُ ما أهمله لعدم تمكني في الوقت من تحصيله ، وربما زلتُ بيانا في بعض المواضع ، أو أصلحتُ ما تنبّهتُ عليه فيه من خللٍ وجدته في ذكره لبعض الأماكن ؛ إما لأنه نقله عن غيره على ذلك الوجه وهو خطأ أو ظنه كذلك ، وقد عرفته أنا وحتّته وسألتُ عنه أهلَ المعرفة من سكّانه ومجاوريه والمسافرين إلى جهته ، وقد يكونُ مما رأيتُه في سفرى واجتزتُ به وخاصة في أعمال بغداد فإنه كثير الخطأ فيها ولم أقبلُ منه شرطه الذي شرطه ، ولا التزمتُ حظّره الذي حظّره في اختصاره وتغييره ؛ فإن ذلك شرط لا يلزم ، ومظنة الفائدة تُقدّم ، فجاء بحيث يتمكن الناظرُ من اطلاعه ، ولا تنشق كتابته ؛ رغبةً في نشر العلم ومثابرةً على تسهيل الفائدة وسميته ، « مراصد الاطّلع على أسماء الأمكنة والبقاع » .

ومن الله تعالى أسألُ التوفيقَ لإتمامه وحُسنِ الثوبة عليه ، فإنه وليُّ ذلك .